اسم المقال: تحولات القوة الاقتصادية في ظل جائحة كورونا (التراتبية الجديدة في النظام العالمي)
اسم الكاتب: أ. متمرس.د. عبد علي كاظم المعموري، د. محسن حساني العبودي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1512
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 21:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحولات القوة الاقتصادية في ظل جائحة كورونا
(التراتبية الجديدة في النظام العالمي)
Shifts in economic power in light of the Corona pandemic
(The new hierarchy in the global system)

أ.متمرس.د. عبدعلي كاظم المعموري(*) د. محسن حساني العبودي
Prof. Emeritus Ph.D. Abidali k. almamoori Dr. Mahssien Abodi

الملخص:

تبدو ملامح التحولات في العالم لا تقتصر على مجال واحد فهي متوزعة على مروحة واسعة من السياسة إلى الاقتصاد ومعها التكنولوجيا ... الخ، وعلى وقعها ايضاً تتوزع القوة فنحن نعيش حالة (السيولة في القوة)، ونذر انتقالها قد بانت باتجاهها نحو الشرق، ولعل جائحة كورونا قد أعطت زخماً متسارعاً لهذه التحولات، ومن المؤكد أنها ستطال بنية النظام العالمي وهياكله، مما يؤدي بالحتم إلى إحداث تراتبية جديدة، على وفق القوة الاقتصادية التي يتمتع بها الفاعلون الدوليون وقدرتهم على توظيفها، لا سيّما وأن ارتفاع درجة التنافس الاقتصادي الدولي بين أكبر قطبين اقتصاديين في العالم، قد رفع منسوب ذلك إلى مستوى الصراع المفتوح وفي كافة المجالات.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، دورة الاعمال، الدين العام، الصدمة المالية، انتقال القوة. الآميلة.

Abstract:

The features of transformations in the world seem not limited to one area, as they are distributed over a wide range of politics to economics, and with it technology ... etc., and on their impact also the distribution of power, as we live in a state of (liquidity in strength), and the vow of its transmission has been evident in its direction towards the East, and perhaps a pandemic Corona has given an accelerated impetus to these transformations, and it is certain that they will affect the structure and structures of the global system, which inevitably leads to the creation of a new hierarchy, according to the economic strength of international actors and their ability to employ them, especially since the high degree of international economic competition between the two largest economic poles In the world, it has raised the level of that to the level of open conflict in all areas.

(*) تدريسيين– كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين– العراق. abdali.mm54@gmail.com

Keyword :**Crises, Business Cycle, Public Debt, Financial Shock, Power Transmission, Financialisation.**

المقدمة:

لقد خبرت الولايات المتحدة على طول تاريخ خروجها نحو العالم، اللعب السياسي والاقتصادي داخلياً وخارجياً، واستطاعت أن تطيح بأقوى منافسيها القائمين والمحتملين، فقد تخلصت من(**ألمانيا**) في الحرب العالمية الثانية، وعملت بعد أربعة عقود على إزاحة القطب المناوئ لها (**الاتحاد السوفياتي**) من دون حرب. ولهوسها بالعدو المفترض والمنافس المرتقب وبيان مستقبل هيمنتها، ادراكها المبكر للدور الصيني القادم قد شغلها منذ عام 1985، فطلبت من مؤسسات صنع القرار الاستراتيجي ومراكز الابحاث المتخصصة (**مراكز التفكير– Think Tanks**)، قراءة مستقبل الولايات المتحدة عام 2020، والتي أجمعت على أن الصين ستكون مارداً اقتصادياً ومنافساً كبيراً، يصعب ايقافه أو كبح جماحه من بلوغ أهدافه. وبينما تجهد الولايات المتحدة الأميركية قواها السياسية والعسكرية والمالية، لتسيير إدارة العالم من موقع الهيمنة والسيطرة، تراهن الصين على العامل الاقتصادي في أضعاف دورها ومكانتها، لهذا تحاول الولايات المتحدة (**أقناع**) الصين للجلوس إلى طاولة (**حوار المغانم**)، والبحث عن نظام دولي جديد يضمن مصالح الطرفين، شبيه باتفاق (**يالطا**) أبان الحرب العالمية الثانية، لترتيب النظام العالمي الموعود وتقاسم النفوذ.

إن استراتيجية العقل الصيني في التعامل مع الاعداء والتغلب على المواقف الصعبة والخطيرة تختلف عن استراتيجية العقل الغربي، فهي مصممة بعناية لكسب مزية نفسية ومادية بإزاء الطَّرَف الآخَر، من دون الانخراط في معارك ضارية لغزو الخصم وإخضاعه، وهو ما يجعل الفكر الاستراتيجي الصيني يختلف عن الفكر الاستراتيجي الغربي، الوارد في كتاب فن الحرب لكارل فون كلاوزفيتز الذي يدعوا إلى استخدام القوة المطلقة من أجل هزيمة العدو والفوز بالمعركة.

مشكلة البحث: يفصح الربع الأول من القرن الحادي والعشرين عن تحول في موازين القوة وبخاصة الاقتصادية، والتي باتت المرتكز في العلاقات الدولية سواء فيما يخص الدور أو المكانة، ولم تعد القوة التقليدية بعد الحرب الباردة هي من تهيمن على النظام الدولي (سياسياً واقتصادياً)، بل ظهر عدد من القوى الاقتصادية الصاعدة (الصين والهند.. الخ)، وهي قوى طامحة نحو مكانة تراها مستحقة لها. وهذا من شأنه أن يفتح فصلاً في التنافس بين عدد من الفواعل الدوليين، لا سيّما وأن الوهن والتراجع الاقتصادي بات يوسم القوة الاقتصادية الرئيسة. مما يفتح التساؤل حول طبيعة الأزمة التي تعاني منها

هذه الاقتصادات وقدرتها على المحافظة على المكانة التي اكتسبتها في القرن العشرين في ظل مركب الازمة وجائحة كورونا.

فرضية البحث:_ يستند البحث على فرضية فحواها: إن القوى الاقتصادية الغربية (الولايات المتحدة– الدول الأوربية)، لم تعد قادرة على إدامة زخم اقتصاداتها في الهيمنة على الاقتصاد العالمي، في ظل الأزمات التي تعاني منها، فضلاً عما تسببت به جائحة كورونا، بمقابل ظهور قوى اقتصادية جديدة استطاعت أن تحقق قفزات كبرى في النمو الاقتصادي والتجارة الدولية، وتتجاوز تأثير الجائحة على اقتصاداتها ومجتمعاتها. ووفقاً لمشكلة البحث وفرضية سيتم تناول موضوعاته على النحو التالي:

أولاً: في فكر الدورات الاقتصادية والأزمات

يشير منطق نظريات دورات الأعمال Business Cycle، إلى أنها تعني حدوث اضطراب في سير عمل الاقتصاد، وحركة متغيراته الكلية، تنعكس بحدوث تباطؤ في معدلات النمو، وبأن تكرار حدوثها واستمرارها يعد طبيعياً لأيّ اقتصاد رأسمالي، ولعل هذا يعود إلى آليات عمل الاقتصاد وبنيته وطبيعة التناقضات التي تلفه، والتي من شأنها أن تيسر التوالد المستمر للدورات والأزمات، ويعتقد أباء الرأسمالية أن إجراءات السياسة النقدية قادرة على إعادة السيطرة على أوضاع الاقتصاد، إلا أن ارتدادات كل دورة (Cycle) ربما تفضي لحدوث أزمة (Crises) اقتصادية عالمية، تنتقل أثارها إلى مختلف الاقتصادات والأسواق عبر القنوات المالية. نتيجة التشابك والتأثير المتبادل للاقتصادات العالمية.

ويسجل التاريخ الاقتصادي أن الأزمات لها سجل ممتد[1]، إلا أن ما حصل منها في التاريخ يعود إلى عام 1804، تلتها العديد من الأزمات في القرن التاسع عشر، وهي في أغلبها تأخذ طابع نقص(العرض– Supply)، فيما حدث التحول مع أزمة الكساد العظيم عام 1929، التي هي أزمة نقص في (الطلب– Demand)، والتي كشفت عورة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المستندة على الرفض القاطع والاستبعاد النظري اختلال ما بين **(العرض الكلي والطلب الكلي)**، الذي لم يجري ايلاءه اهتماماً منذ عهد آدم سميث، نتيجة قانون المنافذ أو الأسواق الذي جاء به**(جان باتسيت ساي)** والذي ينص على أن **(العرض يخلق الطلب المساوي له)**[2].

---

[1] جواد كاظم البكري وعدنان العذاري، اكتشاف دورات الإعمال في الاقتصاد الأميركي، دار جرير، عمان– الاردن، 2010، كذلك للتفريق بين الدورة والأزمة ينظر: وسن إحسان عبد المنعم، أزمة الاقتصاد الأميركي وانعكاساتها على دول الجنوب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2006.

[2] جون كينيث جالبريث، تاريخ للفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، 2000.

إلا أن أزمة الكساد العظيم قدر لها الإطاحة بهذا القانون، وكشفت عن عدم قدرة ميكانزمات الأسعار على ضبط التوازنات الكلية، عندها ألقى **(جون مينارد كينز)** بعصاه السحرية في مياه الركود المزمن الذي تعرضت له الاقتصادات الرأسمالية آنذاك. مدركاً أنه لا خيار بإزاء الاقتصادات الرأسمالية، إلا إعادة تقييم الكثير من الأدوات والمفاهيم الخاطئة، ولابد من قبول تدخل الدولة و**(تنشيط الطلب الكلي)** عن طريق الانفاق الحكومي، كما جاء في نظريته الذائعة الصيت**(النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود)**[1]، وبهذا أصبح الطلب هو تعويذة الخروج من الأزمات في المنظومة الرأسمالية.

وتحت هذا الحل عاشت الاقتصادات الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، نمواً مستمراً نسبياً أسموه **(الثلاثون الرائعة)**، عصفت به أزمة الركود التضخمي(Stagflation) عام 1973، ومن ثم تلتها عدد من الأزمات الاقتصادية، هي: أزمة عام 1987**(الاثنين الأسود)**، والتي أختفت بموجبها ملايين الدولارات من أسواق الأسهم في أكبر الأسواق المالية العالمية، فيما كانت أزمة 1997**(أزمة النمور الآسيوية)** [2] في الأسواق المالية لجنوب شرق آسيا، والتي حولت انتعاشها الاقتصادي إلى كارثة اقتصادية، ومن ثَّم جاءت أزمة 2008 **(أزمة الرهن العقاري)**، لتطيح بالمصارف الأميركية والأسواق المالية، وتضرب ارتداداتها دول كثيرة وبخاصة في أوروبا.

هذه الأزمة وقعت قبل أكثر من 11 عاماً-**(العمر المتوسط بين أزمة وأخرى)**[3]، وتذهب معظم التقييمات إلى أنه لم يجرِ حلها جذرياً، بل جل الحلول كانت ترقيعية وتسكينية. لسيطرة الأجواء الفكرية (الاقتصادية) المأخوذة بالليبرالية الجديدة وبمفكرها **(ميلتون فريدمان)**، الذي يدعو للعودة إلى الأصول والمنابع التي إرساها **(آدم سميث)**، لضمان اشتغال الاقتصاد وفق المنطق الرأسمالي والمبادرة الفردية، وعدم القبول بطروحات التدخل الحكومي وترك الأمور تجري في أعنتها، والزعم بأن هناك **(يد خفية)**[4] لها القدرة على إعادة التوازنات في الأسواق.

ومما يذكر أن توصيف وحلول أزمة عام 2008، بأنها**(أزمة الرهن العقاري)**، قد جرى تسطيح العوامل الأساسية المفضية إليها، وعد عدم الانضباط المالي للمصارف والبنوك في خلق الائتمان، هو المتغير

---

[1] إسماعيل سفر وعارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة حلب، ط1، سوريا، 1977.

[2] رمزي زكي، المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، دار المدى للنشر، 2000.

[3] يلينا تريغوبوفا، حول ما ينتظر الاقتصاد العالمي في 2020، **(مقالة)** منشورة بتاريخ 12/16/ 2019 ، على الرابط: https://arabic.rt.com/press/1068731-2020

[4] هي في الحقيقة استعارة لاهوتية/ تقارب ميتافيزيقيا القرون الوسطى: عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد، الاردن، 2012.

المستقل لانفجار الفقاعة المالية. هذه تعد محاولة أعماء وتشويش في البحث عن حقيقة الأسباب البنيوية، التي ظلت متجسدة في صيرورة النظام الاقتصادي الرأسمالي. كما أنها لم تحظا بقدر مناسب من الحلول الجذرية، بل جرى التعامل مع مخرجاتها(**أعراضها**)، ولم يتم الاهتمام (**بمسبباتها**).

وتدرك المؤسسات والخبراء أن **الفقاعة المالية** هي نتاج تفاعلات حقيقية لأوضاع اقتصادية، تبلورت نتيجة الاعتماد شبه الكامل على(Financialisation أمّيلَة– التمييل– أمْوَلَة)[1]، التي أضحى بموجبها القطاع المالي هو القطاع الأكثر استجلاباً للأرباح[2]، وليست الفعاليات الاقتصادية الإنتاجية للسلع والخدمات، وهذا متأتي من محاولة الرأسمالية تعويض نقص(**الأرباح / فائض القيمة**) من مصادر الإنتاج الحقيقية، لهذا فأن سياسة التحفيز الاقتصادي أو الإنقاذ المالي/ وبشكل أدق شراء المؤسسات الخاسرة، كانت (**الدواء الوهمي**–placebo effect)[*]، أو **التسكيني** بلغة الطب، وليست ذات علاقة بمسببات المرض/ الأزمة.

ومع حدوث الأزمات أضحت الحكومات الرأسمالية برمتها مجبرة على التوسل بمنهج (**جون مينارد كينز**)، فلا خيار متاح غير التدخل الحكومي، وهو ما توضحه إشارة الاقتصاديين الأميركيين (**بأننا لسنا بحاجة إلى كينز جديد، بل بحاجة لكينز القديم**)[3]. فيما يقول أحد دهاقنة الليبرالية الجديدة(**روبرت لوكاس**) (**إننا جميعنا كينزيون فكرياً**) [4]. لهذا فأن سياسات التحفيز والانقاذ ما هي إلا شكل من أشكال التدخل الحكومي الصريح، مع أن هذا المنهج كان قد صمم خصيصاً للخروج من أزمة عام 1929، بأوضاعها ومسوغاتها وبيئتها، ولم يدر في خلد (**كينز**) أن يجري اعتماده (**بالمطلق**)، ومصداق ذلك هو أشارته الذكية (**كلنا في المستقبل سنكون أموات**)[5].

---

[1] الأمم المتحدة، العولمة التي تقودها التنمية، تقرير الأمين العام للأونكتاد، رقم الوثيقة: UNCTAD (XIII)/1، نيويورك – جنيف، 2011، ص 7.

[2] نقلاً عن: روبن هاردينج وبريندان جريلي ومارتن أرنولد من نيويورك، الحل .. استخدام المبيدات المالية ضد الوباء لإنقاذ اقتصاد العالم، صحيفة فايننشال تايمز(**العربية**)، الخميس 12 مارس 2020 .

[*] البلاسيبو (Placebo) : هو مادة تبدو كدواء، لكنها لا تحتوي على مواد فعالة، لها تأثير نفسي على متعاطيها، لهذا يطلق على استخدامها تأثير الدواء الوهمي.

[3] روبرت سكيدلسكي، جون مينارد كينز: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: عبد الرحمن مجدي، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2015، ص 163 .

[4] المصدر السابق نفسه، ص 150.

[5] لم يكن مهتماً بما سيكون لما بعد الأزمة، بل جل ما كان يشغله البحث عن حلول لأزمة الكساد العظيم، للمزيد:

Hansen A.A, A Guide to Keynes's, McGraw–Hill, New York, 1953, p.140.

لقد جرى المغالاة من السلطات الاقتصادية في الاستخدام المفرط والمستمر لمحفزات الطلب، لهذا فأن معدل النمو السنوي الذي تمتع به الاقتصاد الأميركي والذي تراوح ما بين (2.1-3.8%) سنوياً لما بعد أزمة 2008، قد تم بفضل ما سمي بسياسة **(التحفيز/ الانقاذ)** الاقتصادي، والتي تضمنت ضخ ما يقارب(800) مليار دولار، لشراء **(تأميم)** ديون المصارف المنهارة، لهذا لا يمكن البناء أو الاطمئنان على هذا النمو، لكونه لم يكن نمواً ذاتياً، وهو ما عبر عنه الاقتصادي الأميركي المعروف جوزيف شومبيتر بقوله **(إن الانتعاش لا يكون صحيحاً، إلا إذا جاء من تلقاء نفسه)**[1] عندما سأله الرئيس الأميركي **(هربرت كلارك هوفر)**، الذي تولى سدة السلطة خلال أزمة الكساد العظيم 1929-1933)، عن أوضاع الاقتصاد الأميركي في ظل الأزمة.

إلا أن الرئيس الأميركي **(فرانكلين ديلانو روزفلت)** الذي تولى السلطة للسنوات (1933-1945)، لم يعتمد هذه الرؤية، وذهب باتجاه توظيف الحرب العالمية الثانية حلاً لأزمة عام 1929، وبهذا استحدثت الرأسمالية الأميركية **(متلازمة)** الأزمة وصناعة الحرب (Manufacture of War)[2]. كحل أمثل ذا طابع **(إمبريالي)**. وهو ما يخشى منه نتيجة الصراع الأميركي- الصيني مستقبلاً.

عليه فالعالم يشهد دخول نظام بريتون وودز كترتيب رأسمالي **(للهيمنة والسيطرة)** في أزمة مستعصية، وحتى الترتيبات التي إرساها المنتصرون في الحرب العالمية الثانية، لأكثر من سبعة عقود من الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية، تعد لحظة مفترقة عما سواها، فتراكمات الصراع والتناقض والطابع الاستغلالي، أدت إلى أن تستهلك الرأسمالية بطابعها **(المالي)** مرحلتها التاريخية.

ثانياً: نذر الأزمة الاقتصادية الجديدة

انشغلت المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية، بالمؤشرات الاقتصادية وتحذيرات مراكز الابحاث والخبراء، من توافر معطيات ذات دلالة، بما يأذن بّنذر أزمة اقتصادية كبيرة تلوح في آفق الاقتصاد العالمي، بعضهم عدها**(تسونامي)** لشدتها، فيما كانت مجموعة أخرى تبدو أكثر تشاؤماً مشبهة إياها**(بالنووية)**، فيما يقلل بعضهم من خطورتها، بعده مجرد **(تباطؤ)** في مجرى حركة الاقتصاد العالمي، يمكن معالجته لمعاودة النشاط الاقتصادي من جديد. في حين تذهب الأطروحات إلى أن الاقتصاد العالمي مرشح للدخول في أزمة جديدة، هي تعد امتداد لسابقتها وليست منفصلة عنها، فالأزمة القادمة

---

[1] رمزي زكي، فكر الأزمة: دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، مكتبة مدبولي، ط1، 1987، ص145.

[2] لبيان العلاقة بين الأزمات والحروب ينظر: عبدعلي كاظم المعموري، انهيار الإمبراطورية الأميركية، دار الاكاديميون للنشر، ط1، عمان- الاردن، 2012. جدول -7، ص 123.

تابع من التوابع الارتدادية لزلزال 2008، وهو ما تدعمه مؤسسات وخبراء اقتصاديين أمريكان. إذ يشير **فيرنون سميث** (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2002)، يجب مواجهة الأمور: **علينا أن نعيش على الأرجح مخاضاً طويلاً جداً قبل أن نخرج من الأزمة)**، مما يؤكد أن مرحلة الانكماش والركود ستطول، لعدم القدرة على أنعاش الاقتصاد من ناحية، وصعوبة استجابته في الآجل القصير من ناحية أخرى.

بينما يؤكد **نوربيل روبيني**[1]– الذي تنبأ بحلول أزمة الرهن العقاري عام 2008– في المنتدى الاقتصادي المقام في إيطاليا(أيلول2019): **(أن الولايات المتحدة استنفدت كل ذخيرتها)**، وأن أيّ صدمة اقتصادية صغيرة في هذه المرحلة ستدفع اقتصادها نحو الانكماش.

بينما ساهمت المؤسسات بالتحذير من مخاطر الأزمة مبكراً من مثل **(شركة REdfin)** للأبحاث، وإدارة المخاطر في بنك**(جي بي مورجان)** الأميركي، وتوقعات بنك الاحتياطي الفيدرالي، وصندق النقد الدولي (IMF)، ففي التقرير السنوي الذي أصدره صندوق النقد الدولي **(آفاق الاقتصاد العالمي)**عام 2019، أشار بالنص إلى **(إننا نمر بعام دقيق بالنسبة للاقتصاد العالمي)**[2]، فيما كانت توقعات بنك الاحتياط الفيدرالي التي أعلنها في الربع الرابع من عام 2019، أكثر وضوحاً وصرامة، بأن احتمال حدوث الركود الاقتصادي في غضون الأشهر(12) القادمة، يتمتع بأعلى مستويات التوقع منذ الأزمة المالية عام 2008.

هذه الآراء تستند على مؤشرات ومعطيات منها، انحسار تأثير الحزم المالية المحفزة للاقتصاد الأميركي، معبراً عنها بتراجع نسبة النمو من(3– 2.4%)، يسنده حدوث تباطؤ في الاقتصاد الصيني والمسمى (التباطؤ **البارد/ الناعم**–Soft Landing)[3]، نتيجة توافر طاقة إنتاجية مفرطة، فضلاً عن تضخم الدين العام والعجز في معظم اقتصادات العالم المتقدم. ويظهر من الشكل(1) ارتفاع درجة المخاطر الحالية في الاقتصاد العالمي لعام 2020، واقترابه من أعلى مستوى للمقياس، وعليه فأن أمكانية أن لا

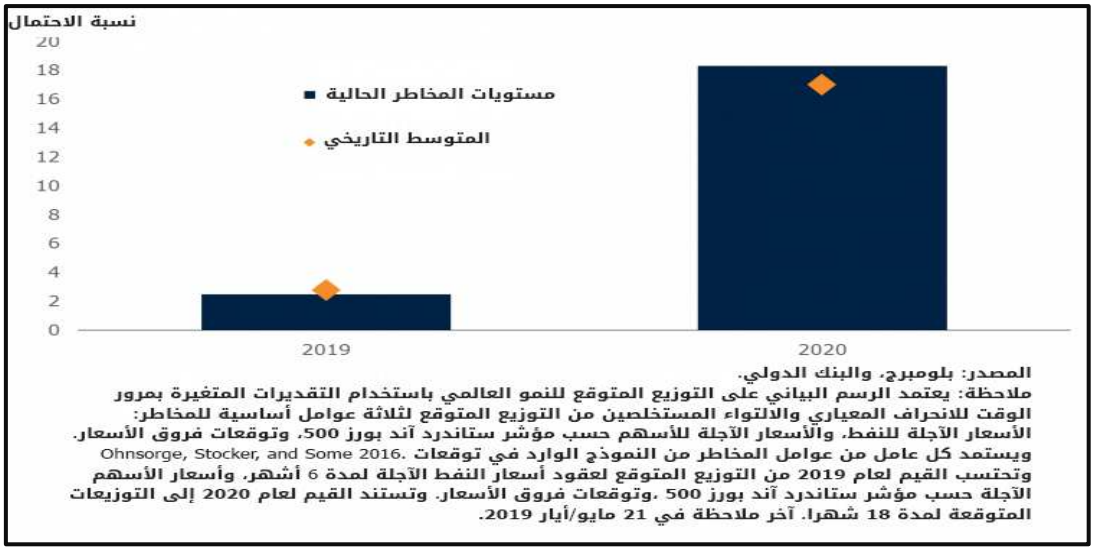
---

[1] تقرير سنوي: اقتصاديون أمريكيون: الاقتصاد الأمريكي قد يتباطآ في عام 2019 وسط مخاطر متعددة: على الرابط:
http://arabic.news.cn/2019-01/02/c_137714462.htm

[2] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ بالنمو وتعافٍ محفوف بالمخاطر، واشنطن– DC، 2019، متاح على الرابط:
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2019/03/28/world-economic-outlook-april-2019

[3] قراءة صينية في عهد الرئيس الصيني**(هو جن تاو)** لمستقبل الاقتصاد والتوقعات بشأن السياسات الأميركية، ينظر:
The 12th Five-Year Plan: China's Economic Transition, An Economist Corporate Network (Shanghai) project for Take's, Economist Intelligence Unit May 2011. p.3.

يحقق الاقتصاد العالمي معدل نمو بنسبة (1%)، تكون فرصتها المتوقعة هي أكثر من (80%)[1]، نتيجة حالة عدم التيقن في السياسات الاقتصادية العالمية وارتفاع درجات الحواجز التجارية، مما يرفع من تكاليف التجارة ليتسبب بتراجع نمو الصادرات العالمية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على الأسواق المالية، وهبوط مؤشرات الأسهم للشركات بما يسمى(**السوق النائم**)[*].



شكل-1 توقعات المخاطر على النمو الاقتصادي العالمي لعام 2019-2020

لذلك يبدو حالياً توافر الحاضنة الأساسية لظهور أزمة جديدة خلال عامي 2020-2021، من خلال المؤشرات التي تفصح عنها حال الاقتصادات العالمية ومؤشرات الأسواق المالية، وحالة الفوضى في النظام العالمي، ناهيك عن أزمة جائحة كورونا التي باتت تشكل محفزاً قوياً، فضلاً عن تراكم الاختلالات الداخلية والخارجية في النظام الاقتصادي العالمي، والتي هي عملياً على وشك الانفجار[2].

ثالثاً: بطء النمو ومتلازمة (عجز الموازنة/الدين العام) في الاقتصاد الأميركي

1- تباطؤ نمو الناتج المحلي الاجمالي: إن الاقتصاد الأميركي قد خبر **الأزمات/الدورات**، وما يترتب عليها من ركود وتراجع في متغيرات الاقتصاد الكلي، وكانت الإدارات قادرة على اجتراح الحلول التي تمكن الاقتصاد للخروج من ورطة التباطؤ، سواء في تحريك الأنفاق الحكومي، أو من خلال شن الحروب بنفسها، أو الدفع بنشوبها في مناطق مختلفة من العالم، لغرض أنعاش الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مقبولة في الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] كارلوس ارتيتا و كوليت ويلر، التوقعات العالمية، ضعف الزخم وتزايد المخاطر، مدونات البنك الدولي، مصدر سابق.

[*] تعبير مجازي لبيان حال الأسواق والركود الذي تعانيه من انخفاض شديد في التعاملات مع سيادة التشاؤم لدى المستثمرين.

[2] فيدور لوكيانوف، تصحيح عالمي، صحيفة روسيسكايا جازيتا، 2020/3/20. على الرابط الآتي: https://ar.rt.com/gdi9.

لقد بدا واضحاً أن تراجع الوزن النسبي للاقتصاد الأميركي، يرافقه تراجع في معدلات النمو المتحققة، بل وتذبذبها في آحيان كثيرة، وكأن الاقتصاد فقد زخمه الذي كان عليه سابقاً، ولم يحدث على مدى عقدين من الزمن(2000– 2020)، إن ظل الاقتصاد من دون محفزات أقلها وجود حروب أو نزاعات، كما أن المرونة التي يجب أن يتمتع بها الاقتصاد بإزاء امتصاص الصدمات ومعاودة النمو قد أفلت، حتى أن السياسات المالية والنقدية التي عادة ما يجري التعويل عليها في الاقتصادات الرأسمالية، لم تعد تلقي الاستجابة من المتغيرات الاقتصادية. وهذه جميعاً تدفع باتجاه انسداد آفق الحلول من دون أجراء جراحة عميقة للاقتصاد، وعدم الاكتفاء بسياسات الترقيع الاقتصادي[1].

وتقدم لنا بيانات الجدول(1) المعطيات الكافية بأن الاقتصاد الأميركي والعديد من الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، تواجه مشكلات حقيقية ولكن بدرجات متباينة، إذ أن جميع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة، قد شهدت انخفاضاً متبايناً، وبشكل واضح في الاقتصادين الأميركي والألماني، مقارنة بالاقتصادات الأخرى. فيما شهدت جميع الاقتصادات نمواً سالباً في عام 2009.

جدول– 1 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنوات قبل وبعد أزمة 2008 لدول متقدمة وصاعدة مختارة

(نسبة مئوية)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010
الولايات المتحدة	2.85	1.88	**(−0.14)**	**(−2.54)**	2.56
ألمانيا	3.81	2.98	0.96	**(−5.70)**	4.18
بريطانيا	2.79	2.43	**(−0.28)**	**(−4.25)**	1.95
فرنسا	2.45	2.42	0.25	**(−2.87)**	1.95
إيطاليا	1.79	1.49	**(−0.96)**	**(−5.28)**	1.71

[1] بول كروغمان، نحن رقم 1 على Coronavirus : لكننا نقوم ببعض الأشياء بشكل صحيح على الرغم من ترامب، صحيفة نيويورك تايمز، 26 مارس 2020 على الرابط:-https://www.nytimes.com/2020/03/26/opinion/trump-coronavirus.html

الدول الصاعدة					
الصين	12.72	14.23	9.65	9.40	10.64
الهند	8.06	7.66	3.09	7.86	8.50
إندونيسيا	5.50	6.35	6.01	4.63	6.22
البرازيل	3.96	6.07	5.09	**(-0.13)**	7.53
روسيا	8.21	8.50	5.20	**(-7.80)**	4.50

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=CN-IT-DE-ID-BR-US-IN-GB-RU-FR.

ومن اللافت أن الناتج المحلي الألماني كان الأكثر تأثراً بالأزمة، نتيجة تسجيله لمعدل نمو سالب عام 2009 بمقدار (5.70%)، إلا أنه الأكثر قدرة على معاودة النمو بمعدل أكبر من كل اقتصادات العينة(G7) بمعدل (4.18)، لحيوية الاقتصاد الألماني وإمكاناته.

في حين كانت معدلات نمو الاقتصادات الصاعدة ضمن مستويات عالية، لا سيّما الاقتصاد الصيني، الذي حافظ على معدل نمو سنوي للعامين 2008 و2009 بنسبة(9.65%) و(9.4%) على التوالي. فيما كان وقع الأزمة على الاقتصاد الهندي واضحاً، لهبوط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إلى نسبة(3.09%)، بعدما سجل عام 2007 معدل نمو بلغ(7.66%)، إلا أنه استطاع امتصاص زخم الصدمة، وعاود نموه عام 2009 ليبلغ مستواه قبل حدوث الأزمة.

وعلى وفق ذلك يمكن القول إن جميع الاقتصادات المتقدمة سجلت عام 2007 **(السنة السابقة للأزمة)** انخفاضاً في معدلات النمو. فيما سجلت جميع الاقتصادات الصاعدة معدلاً أعلى عام 2007 مقارنة بعام 2006. وهو ما يجعل الاقتصادات الصاعدة أكثر قدرة على امتصاص تأثير الأزمة ومعاودة النمو.

وعليه فأن الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة ستكون أشد ارتباكاً من وقع الأزمة الحالية، التي هي أشد وطأة من أزمة 2008، وستكون مدة التعافي منها طويلة، وسيترتب عليها الكثير من التكاليف، لعل أحدها إعادة ترتيب مواقع الاقتصادات على سلم القوة الاقتصادية، ومنها صعود الاقتصاد الهندي والإندونيسي[1].

[1] احمد السيد النجار، الاقتصاد الصيني.. إنجازات مذهلة ونموذج في مفترق الطرق، على موقع الصين اليوم، الرابط:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2018-01/01/content_751645.htm

2- **عجز الموازنة/ الدين العام في الاقتصادات المتقدمة** يبدو أن القاموس الاقتصادي الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، وفي ظل الإدارات المختلفة **(ديمقراطية أو جمهورية)**، لن يهتم بمفردة **(الفائض)**، فقد فشل الاقتصاد منذ عام 2001 وحتى عام 2019، ومرجح جداً حتى عام 2030، أن يفشل في تحقيق أيّ فائض لا في ميزانه التجاري ولا ميزانيته الفيدرالية، حتى باتت متلازمة العجز والدين في الولايات المتحدة قد استفلحت، وأضحى إيجاد الحلول لها يتطلب كلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة، لاسيّما العجز الذي يتصاعد سنوياً ولا حلول له، فالمحددات لخفضهما باتت مرتبطة بمكانة الولايات المتحدة واستقرار أوضاعها الداخلية، فالأنفاق العسكري لا يمكن تخفيضه بقوة، لأسباب تتعلق بكونه المسند المتبقي من عناصر القوة الأميركية التي تتغنى بها.

والولايات المتحدة عانت منذ سبعينات القرن الماضي من العجوزات، والتي في أغلبها تعبير عن فجوتين هما **(فجوة الموارد الخارجية)**، نتيجة تجاوز الواردات لقيم الصادرات، والأخرى هي **(فجوة الموارد المحلية)** والناتجة من زيادة النفقات على الايرادات. لهذا نلحظ بلوغ متراكم الدين العام فيها أرقاماً كبيرة، متجاوزاً حجم الناتج المحلي، وهو ما شكل عبئاً على الاقتصاد، نظراً لارتفاع الفوائد على السندات.

ومن بيانات الجدول (2) نلاحظ أن السنوات التي أعقبت الأزمة المالية 2008، شهدت تزايد العجز في الموازنة الفيدرالية، بسبب دفعات الأنفاق في أطار ما سمي بسياسات الإنقاذ المالي، وبلغ العجز عام 2010 (1437) مليار دولار، وهو يمثل العجز الأكبر ربما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هذا العجز قد تخطى حاجز **(التريليون دولار)** لأول مرة عام 2009، فيما سجلت الموازنة أدنى عجز لها عام 2015 بواقع (577) مليار دولار، ثم عاود العجز تصاعده ليتجاوز حاجز التريليون دولار من جديد عام 2019.

جدول- 2 حجم الدين العام الأميركي والعجز في الموازنة الفيدرالية للسنوات2011-2019

السنة	العجز في الموازنة الفيدرالية (مليار دولار)	حجم الدين العام تريليون دولار	نسبة الدين / الناتج المحلي الاجمالي %
2009	1103	12.52	86.7
2010	1437	14.30	95.4
2011	1267	15.50	99.7
2012	1011	16.71	103.2
2013	686.3	17.58	104.8
2014	605.6	18.30	104.4

2015	577.0	19.07	104.7
2016	739.8	19.99	106.8
2017	780.1	20.68	106.0
2018	953.8	21.45	104.3
2019	1069.6	23.	112.7

Source: https://www.imf.org/en/Countries/USA#countrydata

وتذهب تنبؤات المؤسسات الأميركية إلى أن هذا العجز سيتخطى بكثير(التريليون دولار) عام 2020، في ظل حزمة الإنقاذ ومتطلبات وباء كورونا، ومتوقعاً أن يتصاعد من المرجح بقوة بعد جائحة كورونا. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة بدأت القرن الجديد عام 2001 بعجز قدره(59.03) مليار دولار. مما يعني أن العجز ما بين عام 2001 و2020 قد تضاعف بمقدار(18) مرة. إذ يشير صندوق النقد الدولي في توقعاته للاقتصاد الأميركي، إلى أن الدين العام سيرتفع من(108%) عام 2017 إلى(117%) عام 2023، فيما يتوقع وصوله إلى(30) تريليون دولار عام 2026. والإشكالية تكمن في حالة الاختلال ما بين الإيرادات والنفقات.

فيما توضح بيانات وزارة الخزانة الأميركية أن الدين العام الأميركي لعام 2019، مقسم ما بين (17) تريليون دولار للدين العام، و(6) تريليون دولار ديون الأجهزة الحكومية، وبلغت نسبة نموه نسبة(17%) سنوياً، خلال تولي الرئيس(ترامب)، إذ بلغ حجم الدين في السنة الأولى لإدارته عام 2017 (19.950) تريليون دولار، ليضيف خلال كل سنه من سنوات حكمه تريليون دولار سنوياً لهذا الدين.

والصعوبة التي تواجه الاقتصاد الأميركي هو **جبرية الانفاق**، حيث يتزايد الأنفاق على البرامج الوطنية على مستوى الولايات، من مثل الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي، وبخاصة للمحاربين المعاقين في الحرب واحتلال(**العراق وافغانستان**) وهو أنفاق ممتد ومتزايد[1]، بجانب ارتفاع أسعار الفائدة على الدين العام، والتساهل مع ديون الشركات الأميركية التي تصل إلى (6) تريليون دولار، وأن (60%) منها تعد شركات متعثرة بحسب تقرير(**ستاندرد آند بورز**)، بجانب الأنفاق على تحفيز الاقتصاد لغرض زيادة مستويات التشغيل وخفض معدلات البطالة، والتي يستثمرها الرئيس لإعادة انتخابه.

[1] سبق وأن أشار إلى هذا القيد على الموازنة الفيدرالية وفرص زيادة الانفاق على المحاربين والجرحى والمعاقين لسنوات طويلة:
Joseph Stieglitz, and Linda Bilmes, The Three Trillion Dollar War: The True Cost of the Iraq Conflict, Penguin Books, London, 2008.

أن ما حصلت عليه الولايات المتحدة عام 2008، من أسناد الكثير من البلدان **(الصين- اليابان) بشرائها للسندات الاميركية بحوالي(2,5-1,3 للصين و1,2 لليابان) تريليون دولار**[1]، ربما لن يكون مضموناً في ظل التوترات مع الصين، فيما تعاني دول الخليج ومنها السعودية من عجز في الموازنة وارتفاع مستويات انفاقها العسكري، في ظل تدني أسعار النفط، واذا ما عمدت الصين إلى بيع جزء من السندات الأميركية، سوف يزداد عبء الاقتصاد الأميركي وترتفع قيمة الدولار، وعندما تكون الإدارة الأميركية بحاجة إلى جذب المزيد من الأموال، ستضغط على الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة، وهو ما سيؤدي إلى رفع أسعار السلع الأميركية، ويقلل من تنافسيتها مما يعمق العجز والركود.

وحتى منطقة اليورو التي تضع شرط الانضمام إليها عند نسبة عجز للموازنة (3%)، فأن الكثير من اقتصادات اعضائها فيها قد تجاوزت العجوزات المتحققة في موازناتها السنوية النسب المحددة بكثير، مما يعني أن هذه الدول باتت غير قادرة على الايفاء بهذا المعيار، وأبرز هذه الدول هي**(اليونان- البرتغال- إيطاليا- إسبانيا- ايرلندا)**، وقد ترتب على هذا تصاعد مديونية هذه البلدان بنسب تجاوزت ما حددته اتفاقية الانضمام، والتي تضع نسبة(60%) للدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي كحد أقصى مقبول، يتبعه جملة اصلاحات للمالية العامة في هذه البلدان.

ويبين الجدول (3) أن بلدان العينة (ألمانيا- فرنسا- بريطانيا- إيطاليا- اليونان- إسبانيا- البرتغال)، قد تجاوزت نسبة الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي للسنوات2011-2018، وبنسب متفاوتة لعل الاقتصاد الألماني بحكم إمكاناته، هو الأفضل إداء في خفض مستويات الدين العام، ليقترب عام 2018 من نسبة (61.7%)، في حين تجاوز الدين العام حجم الناتج المحلي الإجمالي لكل من **(إيطاليا- اليونان**[*]**- البرتغال)**. وسجلت اليونان أسوء إداء اقتصادي في منطقة اليورو، مما أدى إلى تصاعد الدين العام إلى (198.3%). وهو أقرب إلى حالة إفلاس الدولة.

جدول- 3 نسبة الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي في دول مختارة للسنوات2011-2018

---

[2] ريتشارد ليونج، هل تتخلص الصين من السندات الأميركية كسلاح في حرب التجارة؟ وكالة رويترز، 28 مايو/ مايس 2019، على الرابط: https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1SY19I

[*] يعد اقتصاد اليونان من أكثر اقتصادات منطقة اليورو هشاشة بعد أزمة عام 2008، وهذا ناتج عن اخفاء حجم العجز الحقيقي في الموازنة، وهو ما وجده رئيس الوزراء جورج باباندريو في اكتوبر عام 2009، وهو ما يساوي 20- 30 مليار يورو، للمزيد ينظر:

Costas Meghir & others, The economic crisis in Greece: A time of reform & opportunity, Yale University, University College London and IFS, 5 August 2010, p.5.

السنة	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا	اليونان	إسبانيا	البرتغال
2011	79.7	87.8	80.8	116.5	144.9	69.5	111.4
2012	81.1	90.6	84.1	123.4	162.8	85.7	126.3
2013	78.6	93.4	85.2	129.0	198.3	95.5	128.9
2014	75.6	94.9	87.0	131.8	177.0	100.4	130.6
2015	72.0	95.6	87.9	131.6	175.9	99.3	128.8
2016	69.1	98.2	87.9	131.4	178.5	99.0	129.2
2017	65.2	98.5	87.1	131.4	176.2	98.1	123.9
2018	61.7	99.0	86.8	132.2	181.2	97.1	120.1

Source:

1-European commission, European economic forecast, winter, 2013, p.51-55-75.

2-IMF. World Economic Outlook (WEO), Oct. 2019, p.28.

إن التصاعد المحموم للمديونية (الداخلية والخارجية)، لم تعد تقتصر على البلدان النامية بل طالت الكثير من الدول المتقدمة، فقد وصلت مديونية العالم بحدود (250) تريليون دولار لعام 2018، في حين يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي عند حدود(85.91) تريليون دولار. مما يعني أن الدين العالمي يشكل ثلاثة أضعاف الناتج العالمي، وبهذا يكون كل فرد يولد في هذا العالم بذمته دين قدره (32) ألف دولار[1].

وعلى مدى نصف قرن أيّ منذ (1970-2020) أطلت على العالم أربعة موجات تاريخية من تراكم الديون، هي: **الموجة الأولى:** 1970-1989، ثم **الموجة الثانية:** 1990-2001، ومن بعدها **الموجة الثالثة:** 2002-2009، وحالياً **الموجة الرابعة:** 2010-2020 .

والموجة الرابعة تعد أسرع الموجات وأكثرها اتساعاً وعمقاً، نتيجة تزايد العجوزات في موازنات الدول، والتي تدفعها إلى الاستدانة، وهو ما يطلق عليه متلازمة **(العجز والدين)**. ومن المؤكد أن أزمة جائحة كورونا ستعجل بدوران هذه الموجة **(الرابعة)** بقوة، وتدفع الاقتصاد العالمي نحو المزيد من الهشاشة وتدفعه نحو الركود في ظل تصاعد الدين العام.

رابعاً: الرأسمالية وفخ الأميلة

[1] World Bank Group, Dept Report, January 2020.

اعتمدت الولايات المتحدة (**الاستباقية**) في مواجهة سعي مختلف الدول لتجاوزها اقتصادياً، أو ربما الإطاحة بمسندها الدولار، لكونه أحد روافع الهيمنة الأميركية، وبخاصة بعض الدول الأوربية التي تجمعت لديها احتياطيات نقدية من(الدولار) تفوق احتياطيات الذهب في الولايات المتحدة الأميركية، لهذا جاء قرار الرئيس(**نيكسون**) عام 1971 بفك ارتباط الدولار بالذهب، وهو ما وضع دول العالم جميعاً تحت سياسة الأمر الواقع، وعلى وفق ذلك بدا أن(**المكون المالي**)، أخذاً بالتزايد في بنية الاقتصاد الأميركي لصالح تزايد الخدمات المالية والمصرفية، وعلى حساب تراجع الإنتاج الحقيقي(**القطاعات العينية**)، مما جعل مصادر النمو والتراكم، تأتي من مصادر مالية وخارج قطاعات الاستثمار والإنتاج الحقيقيين، وهو افتراق عن أسس الرأسمالية كنظام إنتاجي.

ويجمع الباحثين والمختصين بالشأن المالي والنقدي العالمي، إن الولايات المتحدة ومن ورائها الدول الرأسمالية، قد شرعنوا جميعاً الربح من جراء طباعة أصول مالية وهمية، وصورية غير موجودة وغير حقيقية، إذ تقوم المصارف بطباعة أصول لا وجود لها، إلا في البيانات والأوراق، ثم يقوم نظام الاحتياطي الأميركي الفيدرالي بشرائها بالجملة، فتحصل المصارف على أموال حقيقية، تطرحها في التداول، وتتصرف هذه المصارف بالأرباح المتولدة عن هذه الأصول الوهمية، بحيث اضحت مساهمة المجالات المالية تزداد في الناتج المحلي الأميركي، ففي عام 1944 كانت نسبتها(5%)، بلغت في مطلع السبعينات(12%)، ولتصل في الثمانينات(20%)، في حين تشكل الآن ما يقارب(50%).

لذلك فأن طور الرأسمالية(**الطور المالي**)[1] جعل من المصارف وبيوتات المال، قطاعات شبه منفصلة عن رقابة أيّ مؤسسة أو سلطة (**وطنية أو دولية**)، فهي مؤسسات(**عابرة للسيادة والتنظيم وليس فقط للجنسيات**)، وهي من تحدد أصول اللعبة الاقتصادية في العالم، وليس الحكومات أو التنظيمات الدولية، فقد أصبحت الشركات ورأس المال الاحتكاري، هي السلطة الأعلى في العالم[2]. وتحت هذا أضحت العديد من الدول (**المتقدمة والنامية**) رهينة الضغط المالي وذات **سيادة جدُ منقوصة.**

وباتت الولايات المتحدة تستخدم أسلوب العقوبات المالية والاقتصادية على نطاق واسع في عهد(**إدارة ترامب**)، مقارنة بكل تاريخها، فهي تطال(الصين– روسيا– إيران– كوريا الشمالية– سوريا– فنزويلا– كوبا ... الخ)، بهدف سلب قدرتها على النفاذ إلى النظام المالي العالمي وشبكة المصارف الدولية، لتحقيق(**خنق اقتصادي ومالي**). وارغام المنافسين والخصوم للدخول إلى بيت الطاعة.

---

[1] سمير أمين، الرأسمالية المتهالكة، ترجمة: فهيمة شرف الدين و سناء ابو شقرا، دار الفارابي، ط1، 2003، ص 89.

[2] جون ميدلي، نهب الفقراء، ترجمة: بدر الرفاعي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص 42.

ومعروف تاريخياً أن شرارة أيّ من الدورات يبدأ من سوق الأوراق المالية، لدرجة حساسيتها إزاء التوقعات، والتي تظهر مفاعيلها بشكل فوري على أسعار الأسهم والسندات، **لتتسرب/أو تمتد** بسرعة إلى مختلف أسواق العالم، محدثة ذعراً مالياً وفوضى وإفلاس، ففي أواخر سبتمبر 2008 وصلت القيمة الإجمالية للأصول المتداولة في البورصات العالمية إلى(21) تريليون دولار، مقارنة بحوالي(63) تريليون دولار في أكتوبر عام 2007، مما يعني تبخر ما يقارب(42) تريليون دولار. في حين كانت قيمة القروض العقارية ضعيفة الملاءة تبلغ (400) مليار دولار من أجمالي حجم سوق الأميركية العقارية[1].

كذلك فأن الاشارات الحالية التي تبعثها الأسواق المالية، من حدوث انقلاب في منحنى العوائد على السندات الأميركية قصيرة الآجل، مقارنة بعوائد السندات طويلة الآجل–**(عادة ما تكون عوائد السندات طويلة الآجل أكبر، لطول فترة السداد والتغيرات في أسعار الصرف... الخ)**–، يعد إشارات صريحة على احتمالية كبيرة لحدوث ركود مستقبلي.

خامساً: الصراع على تكنولوجيات المستقبل

لم يعد مقنعاً بأن التقدم والنهضة الاقتصادية للصين بحد ذاتها، تشكل خطراً وشراً مستطيراً للولايات المتحدة، طالما هي لازالت تتحكم بمفاصل مهمة من مثل النظام المالي، والدولار، والقوة العسكرية، والتأثير الثقافي، بجانب احتكارها للتكنولوجيات العالية، إلا أن الإشكالية تكمن في منهجية التفكير الاستراتيجي وقناعاته شبه الثابتة إزاء الدول الأخرى، والذي يقوم على مبدأ أن تظل هذه القوى مهما بلغت من النهوض والتقدم، بمستوى أقل مقارنة بالإمكانات المتاحة للولايات المتحدة، حتى وأن تم كبحه بالقوة العسكرية أن تطلب الأمر ذلك، وتعده حقاً مكتسباً لها.

فالتوتر الاقتصادي الذي تخلقه متعمدة الولايات المتحدة مع الصين، وسلسلة الاتهامات من مثل الملكية الفكرية وسرقة التكنولوجيات الأميركية، والتجسس على مواطنيها عبر منتجات شركاتها، من مثل أجهزة شركة **(هواوي–Huawei)**. تمثل هستيريا في **(صناعة العدو)** التي خبرتها جيداً الولايات المتحدة، فهي تحاول تصوير الصين **(شيطان اقتصادي وتكنولوجي)**، لهذا تسعى إلى محاصرتها علمياً وتكنولوجيا وحتى عسكرياً.

[1] نقلاً عن: لمياء بو عروج، الاقتصاديات الأوربية في مواجهة الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، العدد (47)، جوان 2017، ص 432.

والجزء الغاطس في مياه المنافسة الصينية للولايات المتحدة، الذي يعتمده الاستراتيجيين لتفسير مستقبل العلاقات بين الدولتين، كما يبدو لا يتعلق بما هو مبثوث ومعلن، بل في الصراع على الاستئثار بالريادة العالمية **(لتكنولوجيا المستقبل- الذكاء الصناعي)**[1]. والتي يمكن أن تكون لها تطبيقات ذات طابع عسكري[2].

فيما يشير تقرير صادر عن مركز الأمن الأميركي الجديد، وهو ذراع بحثية للاستخبارات الأميركية، بأن الصين لم تعد في مركز أقل تكنولوجياً بالمقارنة بالولايات المتحدة، فهي منافس قوي في مجالات كثيرة، ولاسيّما تكنولوجيات الذكاء الصناعي، ولديها القدرة على التفوق العالمي في غضون (5) سنوات في ظل وتيرة الاهتمام والاختراعات الحالية، وهو ما يعد تهديداً للتوازن بين القوى العالمية.

ولعل البنية التحتية التي وفرتها الصين في أطار رفع المكون العلمي والتكنولوجي ونتائجها المميزة، هو ما يثير غضب الولايات المتحدة، وبخاصة في مجال الذكاء الصناعي، الذي ساعدها في كبح جماح ما أطلق عليه **(فايروس كورونا)**، لهذا حملت استراتيجية الأمن القومي الأميركية لعام 2017 **(في ظل إدارة ترامب)**، إشارات غير متسقة مع بعضها، تمثل إحجيات لتبرير اعتماد نهج متشدد ضد الصين، ولعل أهمها على الأطلاق الآتي:

1- عدم أتخاذها إجراءات كافية من أجل الاصلاح الديمقراطي.

2- تزايد الانفاق العسكري الصيني والشكاوى من القوة العسكرية الصينية.

3- مبادرة**(الحزام والطريق)** الصينية التي تعد رد فعل لاستراتيجية إعادة التوزان في جنوب شرق آسيا.

4- سعي الصين لقيادة التكنولوجيات الأكثر تطوراً بحلول عام 2025.

علاوة على ذلك، بينت استراتيجية الأمن القومي لعام 2017، أن الولايات المتحدة في حالة مواجهة مع الصين بوصفها "**قوة تعديلية**" تنافس بنشاط بالضد منها وحلفائها وشركائها في النظام الدولي[3].

---

[1] طلال ابو غزالة، في مواجهة الأزمة المالية القادمة: حقيقة وليست خيال، **(ندوة)** جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، 4/ نوفمبر 2019.

[2] Jeffrey D. Sachs, "Will America Create a Cold War With China?", Horizons, Journal of International Relations and Sustainable Development, No.13, Winter 2019, pp. 28-39.

[3] جيمس جيفري، استراتيجية ترامب للأمن القومي: أهي عودةٌ إلى القرن التاسع عشر؟، المرصد السياسي، العدد 2904، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 19 كانون الأول 2017. على الرابط الآتي: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-trump-national-security-strategy-return-to-the-nineteenth-century

لهذا يبدو الرئيس الأميركي (ترامب) الذي أمتدح **(بوريس جونسون)** وشجعه على الخروج من الاتحاد الأوربي، غير راضٍ عن قرار الحكومة البريطانية، بالسماح لشركة **(هوواي)** الصينية بالدخول لسوق الانترنيت والاتصال البريطانية، عبر تكنولوجيا الجيل الخامس **(G5)**. فقد كتبت ليزا تشيني **(عضوة كونجرس جمهورية)**، وبأسلوب عتاب (من المؤسف أن نرى أقرب حلفائنا يبتعد عن تحالفنا، هذه الدولة التي وصفها فيما مضى الرئيس الأميركي الأسبق ريغان "**المتوهجة الشجاعة**")[1].

وحالة عدم الرضا هذه تنطبق على إيطاليا عندما تعاونت مع الصين في تأجير موانئها، والسماح باستخدام الجيل الخامس للاتصالات، والانضمام إلى البنك الآسيوي للبنية التحتية. فالتركيز الأميركي (دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً) يتركز في كل جبهات التعاون مع الصين، وبخاصة قطاع التكنولوجيا هما:

الأولى: محاصرة شركة هوواي التكنولوجية Huawei المختصة بتكنولوجيا الاتصال والحواسيب والذكاء الصناعي، وغيرها من الشركات الصينية.

الثاني: الضغط المستمر على الحلفاء والاصدقاء لتبني رؤية متشددة **(مماثلة لرؤيتها)** ضد الصين، سواء في مجال التعاون المباشر مع الصين أم في أطار مبادرة **(الحزام والطريق)**.

إن توجهات الأميركية الحالية، تحذر من عواقبها مؤسسات أميركية، مخافة ردود الافعال الصينية التي ستلحق الأذى بالشركات الأميركية، ومن ذلك الآتي:

1- إمكانية تحول الشركات الصينية نحو بدائل دائمة. مما يغلق السوق الصينية إزاء الشركات الأميركية، وهذا سيضرب بقوة سوق أسهم الشركات التكنولوجية الأميركية.
2- تقييد بيع المعادن النادرة [*] الصينية مثل **(السيزيوم والليثيوم والتنتالوم)** إلى الشركات الأميركية، كرد على تقييد بيع المكونات التكنولوجية لشركات صينية.

---

[2] جورج باركر وهيلين واريل من لندن وكيران ستايسي من واشنطن، هوواي تهز العلاقة الخاصة بين لندن وواشنطن، مقال في صحيفة فايننشال تايمز (العربية)، الجمعة 31- يناير- 2020.

[*] أبرز هذه المعادن هو الثلاثي (السيزيوم والليثيوم والتنتالوم)، وهذه تعد المعادن الرئيسة للحرب التكنولوجية للهيمنة على العالم، وتسيطر الصين على أنتاج وإمدادات هذه المعادن بنسبة (96%)، ويصل سعر الغرام الواحد من السيزيوم بدرجة نقاوة (99%)، إلى(79) دولار بأسعار 2018، وهو أعلى سعراً من الذهب والنفط.

وبينما خبرت الولايات المتحدة اخراج خصومها ومنافسيها من دون الصدام العسكري المباشر[1]، فان الصينيين يتجنبون الاستخدام العسكري في صعودهم الاقتصادي ويعلنون سلمية هذه النهضة[2]، يتكؤون على موروث حكمة **(سن تزو)** القائلة: **(إن الفوز بمائة انتصار في مائة معركة ليس ذروة المهارة. إن إخضاع العدو وهزيمته من دون قتال هو ذروة المهارة)** [3].

سادساً: بدلاً من الخاتمة

معروف جيداً أن مؤشرات الاقتصاد العالمي قد أرسلت إشاراتها في كل الاتجاهات، بتوافر البيئة لحلول أزمة اقتصادية كبرى، نتيجة التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، وحصول هزات في الأسواق المالية، بجانب تصاعد المديونية العالمية والعجوزات المالية، وتوجه الولايات المتحدة إلى الحماية التجارية لمعالجة الضعف في مواجهة الاقتصادات المنافسة، هذه جميعاً خلقت أجواء غير ايجابية **(عدم تيقن)** من أمكانية استمرار الاقتصادات المحفزة (أميركا وبعض الدول الأوربية) بتحقيق معدلات نمو مقبولة.

ولم يكن متوقعاً أن تضرب جائحة كورونا أكبر الاقتصادات وأكثرها تأثيراً، وهي (الصين– الولايات المتحدة– ألمانيا– فرنسا– بريطانيا ... الخ)، وهو ما أضاف عبئاً على الاقتصاد العالمي لتحدث ارتدادات وصدمات متعددة من

مثل: **صدمة الإنتاج، والصدمة المالية، وصدمة الخدمات، والصدمة الصحية، وصدمة هشاشة الأمن المجتمعي.**

فيما لم تعد السياسات النقدية الموصوفة من قبل الليبرالية الجديدة، علاجاً ناجعاً لتخفيف حالة الأزمة والركود المصاحب لها، بل أن المبالغة فيها بعيداً عن دور **(السياسة المالية)**، من شأنه أن أدى إلى **(إجهاد حدود السياسة النقدية)**. وهو ما يعبر عنه بوضوح (أوليفييه بلانشار)، كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي، بقوله **(الأمر كله يتعلق بالسياسة المالية العامة الآن)**.

---

[1] ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، ترجمة: محمد عبد الحليم ابو غزالة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1996.

[2] كرار أنور البديري، التفاوض: الدبلوماسية بين الدول، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ص 385.

[3] للمزيد حول مواريث الصين: عبدعلي كاظم المعموري، القرن الصيني: الهيمنة بلا احتلال، دار روافد، بيروت، 2020.

في حين يرى **بول كروجمان** (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008)، بأن خطط الإدارة الأميركية للتحفيز الاقتصادي، ما هي إلا خطة كوارث **(مساعدات)** وليست حوافز، فما هو حاصل ليس ركود تقليدي بل هو انكماش اقتصادي لا مفر منه

لقد أماطت جائحة أزمة كورونا اللثام عن حقيقة أوضاع مجتمعات الرأسمالية الناجزة، وزيف الخطاب المبثوث في ترنيماته الإنسانية والأخلاقية، حتى لدول الاتحاد الأوربي التي انغلقت كلاً في حدودها، مع الاقرار بفشل الحكومات والأحزاب والمؤسسات في توفير الأمن المجتمعي.

لهذا سيكون الخروج من متلازمة (كورونا/ الركود) ليس سهلاً، وسيترتب على الكلف الاقتصادية والاجتماعية المدفوعة في الآجل القصير، كلف سياسية على المدى الطويل، فالإفلاس وتكبد الخسائر ستدك أسس الاقتصاد الحقيقي في معظم البلدان المتقدمة، وزمن التعافي سيكون ممتداً، ومخرجاته تضع العالم بإزاء تراتبية جديدة، **وسيكون للشعوب دوراً في كتابة الفصل الجديد من التاريخ.**